

# مؤتمرات تاريخية

بعض ملاحظات حول مؤتمر ستراسبورغ

عن اقتصاد ومجتمعات الامبراطورية العثمانية

( من نهاية القرن الثامن عشر الى بداية القرن العشرين )

عقد في مدينة ستراسبورغ بفرنسا ، برعاية جامعة ستراسبورغ وبدعم من لجنة اللغات والحضارات الشرقية التابعة للمركز الوطني الفرنسي للدراسات العلمية - وفي آن واحد - المؤتمر الدولي الثاني للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي لتركيا ، وندوة عالمية لمعالجة الاقتصاد والمجتمعات في الامبراطورية العثمانية منذ اواخر القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن العشرين .

وشارك في المؤتمر ما يزيد على مائة باحث ، كما شارك في الندوة ثمانون باحثا ، تقدم واحد واربعون منهم ببحوث ، نشر القسم الاكبر منها في الكتاب الذي نعالجه هنا .



يماني التاريخ العربي الحديث من قلة الدراسات عن الولايات العربية التي بقيت تحت السيطرة العثمانية مدة اربعة قرون ، من القرن السادس عشر حتى بداية هذا القرن ، على الرغم من وجود آلاف السجلات في مراكز الوثائق ، في دمشق وطرابلس واستانبول ، وغيرها من المدن ، بالاضافة الى رسائل القناصل الاوروبيين ، التي تنتظر من يتعمق بالبحث فيها . ويأتي الكتاب حول اقتصاد ومجتمعات الامبراطورية العثمانية ( من نهاية القرن الثامن عشر الى بداية القرن العشرين ) ليسد جزءا من هذا الفراغ ، وان كانت الابحاث المخصصة للولايات العربية فيه قليلة نسبيا .

عقد مؤتمر ستراسبورغ بين الاول والخامس من تموز ١٩٨٠ ، وشارك فيه واحد واربعون باحثا من بلدان مختلفة . اما الكتاب الذي صدر في العام الماضي

عن « المركز الوطني للدراسات العلمية بباريس » ( ★ ) فقد جمع خمسة وثلاثين بحثاً قدمت في المؤتمر حول الموضوعات التالية :

- عهد التنظيمات ( الاصلاحات الادارية والاجتماعية والاقتصادية ) .
- اثر الرأسمالية الاوروبية على اقتصاد الامبراطورية العثمانية .
- الحياة الاقتصادية الداخلية للامبراطورية .
- المشاكل الديموغرافية واحصاءات السكان .
- ثورة الاتراك الجدد .

وما يؤخذ على الكتاب عدم تبويب البحوث في فصول يتناول كل منها موضوعاً معيناً وقد يكون السبب صعوبة وجود قاسم مشترك بين العديد من البحوث ، وضعف المستوى « النظري » لمعظمها . وما سنحاول تقديمه هنا هو تلخيص لبعض هذه البحوث التي رايناها ذات اهمية ، لانها عالجت اقتصاد ومجتمعات الامبراطورية العثمانية ، محاولين بذلك ابراز اهم نتائج وطروحات المؤتمر .

### « دمج الامبراطورية العثمانية بالسوق الرأسمالية العالمية »

يعد مقال الباحثين ايمانويل فالرشتاين ورشاد كسبه ، وعنوانه « **الدمج ضمن السوق العالمية : تغيير بنية الامبراطورية العثمانية ، ١٧٥٠ - ١٨٣٩** » ، اكثر المقالات شمولاً لمحاولته بناء اطار منهجي يفسر اقتصاد ومجتمعات وسياسة الامبراطورية العثمانية بصورة عامة .

يكمن الفارق بين اقتصاد الامبراطورية العثمانية واقتصاد الدول الاوروبية الرأسمالية ، بنظر الباحثين ، في ان الاول يخضع ، كالاقتصاد سائر الامبراطوريات ، الى نظام سياسي موحد يرتكز على الاسلام الحنفي كركيزة ايدولوجية للدولة العثمانية . وتضم هذه الامبراطورية ، جماعات وكتل عرقية واديان مختلفة ، لم تسع الدولة ،

**Economie et Sociétés dans l'Empire Ottoman (Fin du XVIII<sup>e</sup>- Début du XX<sup>e</sup> Siècle).** Actes du colloque de Strasbourg ( 1er-5 Juillet 1980 ),  
Publiés par Jean-Louis Bacqué-Grammont et Paul Dumont (Paris: CNRS, 1983 ).

المقالات باللغات الثلاث : الفرنسية والانكليزية والالمانية « ٨٦ صفحة » .

طوال اربعة قرون ، لدمجها او تفتيتها ، بل اقتصرت علاقتها معها على تحصيل الضرائب واعادة توزيعها . لذا فان نمط الاقتصاد العثماني ، يقتصر بالدرجة الاولى على اعادة توزيع الضرائب وفقا للتراتب السائد في شتى انحاء الامبراطورية . ويختلف هذا النمط من الانتاج عن الرأسمالية الاوروبية ، التي نمت منذ القرن السادس عشر ، في ان الدول الاوروبية كانت ذات انظمة سياسية متعددة ، تحاول دمج افرادها ضمن اطر قومية وجغرافية محددة . اما اقتصادها فهو خاضع لمنطق انتاج السلع وتسويقها للحصول على فائض القيمة منها . ولم تتم عملية التسويق هذه في اطار جغرافي معين ( اوروبا مثلا ) بل اتسعت لتشمل ، في القرن التاسع عشر ، العالم كله .

ينطلق اذن مقال فالرشتاين وكسبه من افرضيات التالية :

( ١ ) رافق نمو الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، منذ القرن السادس عشر ، تقسيم جديد للعمل في المجتمع .

( ٢ ) يتطلب نمط الانتاج الرأسمالي العالمي توسيع رقعة الجغرافية باستمرار ، وامتدادها الى امكنة تقع خارج سيطرته السياسية .

( ٣ ) ينتج عما سبق ان الاقتصاد الرأسمالي العالمي يحاول باستمرار « دمج » مجتمعات غير رأسمالية ، ومن بينها طبعا الامبراطورية العثمانية ، في السوق العالمية .

يقارن المقال بين مرحلتين من تاريخ الامبراطورية العثمانية : الاولى مرحلة ما قبل « الدمج » بالسوق الرأسمالية العالمية ، والثانية ( بين ١٧٥٠ - ١٨٣٩ ) التي شهدت تنظيما اقتصاديا وسياسيا مختلفا عن المرحلة السابقة . ويتمحور المقال حول السؤال التالي : لماذا بدأت عملية « الدمج » في منتصف القرن الثامن عشر ( حوالي سنة ١٧٥٠ ) وليس قبل ذلك ؟

كان الاقتصاد العثماني يقوم بشكل اساسي على الزراعة الريفية وطوائف الحرف المدنية . وكانت الدولة العثمانية ، بواسطة جهازها البيروقراطي ، تعمل على توزيع الاراضي الزراعية وجباية ضرائبها ، وذلك ضمن اطار النظام المعروف ( بالتيمار ) . فمعظم الاراضي الصالحة للزراعة هي مبدئيا ملك للدولة ، وتسمى اراضي ( اميرية ) : ففي سنة ١٥٢٨ مثلا ، كانت نسبة الاراضي « الاميرية » ٨٧٪ . وعندما كانت الدولة العثمانية ، بنتيجة الحروب التوسعية التي خاضتها ، تلحق اراضي جديدة بالامبراطورية ، كانت تصنف تلك الاراضي وفقا لحجمها واهميتها الترابية ،

ضمن سجلات خاصة تعرف « بالتيمار » ثم يتم توكيل مسؤول ( السباهي ) على مقاطعات ( التيمار ) هذه . وللسباهي وظيفتان أساسيتان : فهو من جهة عسكري نورية عالية في الجيش ، ومن جهة أخرى هو مسؤول عن تحصيل ضرائب مقاطعات التيمار التي أصبحت ، بعد توزيعها من قبل الدولة ، أشبه بالملكية الفردية .

وكانت أراضي التيمار تصدر من السباهي في حال عدم تمكنه من تحصيل الضرائب المطلوبة .

وكان السباهي ، إبان « العهد الكلاسيكي » للامبراطورية العثمانية ، صلة الوصل بين الفلاحين والسلطة المركزية ، التي كانت بدورها تدعم هذه الصلة عن طريق وسطاء آخرين . فالى جانب النظام القضائي المدني ، كان الدفتردار يقوم بتنظيم توزيع الضرائب وكيفية تحصيلها من المتصرفين بمقاطعات التيمار ، ومن شيوخ طوائف الحرف ، الذين كانوا بدورهم صلة الوصل بين الحرفيين والسلطة المحلية المالية ( اي الدفتردار ) . اذ يخضع التنظيم الحرفي المدني الى تراتب جامد على رأسه شيخ الحرفة الذي يتولى حل الخلافات الداخلية للطائفة وتحصيل الضرائب وفقا لمقدرة المساهمين ، كما ان الطائفة تحدد عدد المعامين والاجراء والصناع . وتمنع ممارسة المهنة دون اذن سابق من اهل الحرفة .

بدأت الصورة التي رسمناها عن الامبراطورية العثمانية ، وتتلخص في سيطرة الدولة على القوى الانتاجية ، تتبدل تدريجيا منذ القرن السابع عشر ، وذلك لعدة اسباب اهمها :

( ١ ) توقف التوسع الحربي للامبراطورية ، حتى انه ، منذ اواخر القرن التاسع عشر أصبحت الدولة غير قادرة على المحافظة على مقاطعات استولت عليها في القرون السابقة .

( ٢ ) اضعف ذلك نظام التيمار الذي يرتكز ، بالدرجة الاولى ، على ضم مقاطعات جديدة كنزيمه حرب واعادة توزيعها ، ويهدف الى زيادة التحصيل الضريبي وفقا لتزايد نفقات الدولة واجهزتها .

( ٣ ) نتج عن دخول الذهب الاسباني بكميات كبيرة الى داخل حدود الامبراطورية العثمانية ، تضخم في الاسعار وفقدان العملات المحلية لقيمتها ، مما زاد في خلل ميزانية الدولة التي ضعفت لعدم قدرتها على زيادة الضرائب .

حاولت الدولة ، للأسباب التي سبقت الإشارة إليها ، ولأسباب أخرى ، كالانفاق على حروب باهظة الثمن وغير مجدية ، والتغيير الذي طرأ على أهمية معظم الطرق التجارية داخل الامبراطورية وخارجها ، الى تحسين نظام جباية الضرائب ، فنتج عن ذلك ابدال نظام التيمار بالالتزام . وما يهمنا من الناحية التاريخية معرفة الفارق في الشكل والبنية بين هذين النظامين والتحولات الاجتماعية التي نتجت عن اعتماد نظام الالتزام . واستغرق الانتقال من نظام الى آخر قرن او اكثر ، وتم التحول في بعض الولايات ، بسرعة اكثر من ولايات أخرى . الا ان ما يهمنا من الناحية التاريخية ، هو المقارنة بين شكلين من ريع الارض برزا في ظروف تاريخية مختلفة .

وبذلك ينتهي البحث .

### الانفتاح التجاري العثماني على الدول الأوروبية

يكمل مقال الباحث سلفور كنصال « غزو الرأسمالية الصناعية للسوق الداخلية العثمانية ( ١٨٣٨ - ١٨٨١ ) » الصورة العامة التي رسمناها باقتضاب شديد عن التطور التاريخي للاقتصاد العثماني . اذ يحلل الكاتب اثر الثورة الصناعية الأوروبية التي بدأت في منتصف القرن الثامن عشر وبلغت اوجها في القرن التاسع عشر على اقتصاد الامبراطورية العثمانية . ويتساءل عن اسباب « الانفتاح » الأوروبي الى خارج رقعة سيطرته السياسية ، والاسباب التي حتمت على العثمانيين قبوله كامر واقع لا مفر منه .

يحلل مقال كنصال الفترة الممتدة بين عامي ١٨٣٨ و ١٨٨١ ، وهي الفترة التي شهدت « انحلالا » في السوق الرأسمالية الأوروبية ، بالمقارنة مع الفترة السابقة الممتدة بين عامي ١٧٨٩ و ١٨١٤ . وبدأ الانحلال سنة ١٨١٤ وامتد الى ١٨٤٩ . ففي القرن التاسع عشر ، دعم الاقتصاد البريطاني ، وهو اقوى قوة صناعية انذاك بالتبادل التجاري مع الدول الاخرى وخاصة « غير الرأسمالية » منها ، وسبب ذلك عدم وجود المواد الأولية الكافية ، في بريطانيا ، للصناعة . واستغلت بريطانيا دورها كاقوى قوة سياسية وصناعية في العالم في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، لتوسيع رقعة تبادلها التجاري ، فاختارت بذلك التوسع الخارجي لان بنيتها الداخلية لم تكن مستعدة بعد لامتناس نموها الصناعي والاقتصادي المتعاظم .

كانت سياسة بريطانيا الخارجية تهدف الى تفتيت الحواجز التي تعيق توسعها التجاري محاولة بذلك اغراق الاسواق « غير الرأسمالية » ببضائعها وسلعها ، « وضمها »

الى السوق الرأسمالية العالمية . فالمعاهدة التجارية مع الامبراطورية العثمانية في ١٧ آب ١٨٣٨ . ( تلاها اتفاق اخر بين فرنسا والامبراطورية في ٢٠ نوفمبر ١٨٣٨ ) محاولة لـ « عقلنة » التجارة العثمانية بعد رفع الحواجز الداخلية التي تعيق انتقال البضائع بين مختلف الولايات العثمانية ، وتنظيم التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية الرأسمالية . اما خط التنظيمات الذي اتبعته الدولة منذ عام ١٨٣٩ ، والذي كان لبريطانيا دور بارز في صياغة خطوطه العريضة ، فما هو الا الجانب السياسي للانفتاح على الغرب ومؤسساته الدستورية والحقوقية .

وكانت الولايات العثمانية ، قبيل معاهدة ١٨٣٨ ، منفصلة تجاريا عن بعضها البعض وكانت الضرائب المرتفعة لتغطية العجز المالي المستمر تعيق انتقال البضائع بحرية من ولاية الى اخرى ، مما اضعف حركة التجارة داخل الامبراطورية . كما كانت التجارة ، كالاراضي الزراعية ، ملتزمة سنويا وبالزود من قبل اشخاص ذوي علاقة وثيقة بالدولة واجهزتها ، وتمدد عقود هؤلاء الاشخاص في حال تحصيلهم الالتزامات المتوجبة عليهم .

ومن جهة اخرى ، فان الملتزمين لعبوا دور الوسيط بين الدولة والتجار الاجانب، فتمكنّت الدولة بذلك من مراقبة حركة التصدير والاستيراد ، والحد من نفوذ التجار الأوروبيين الاقتصادي والسياسي في الامبراطورية .

يستنتج مما سبق ان الامبراطورية العثمانية استطاعت ، حتى معاهدة ١٨٣٨ ، المحافظة على التوازن بين تجارتها الداخلية وتجارها الخارجية ، وحدت بذلك من عجزها المالي المتفاقم . وقد نتج عن التفلغل التجاري والسياسي الاوروبي منذ عام ١٨٣٨ ، عجز مستمر في ميزان الاستيراد والتصدير ، وتدهور في قيمة العملات المحلية وازدياد ديون الدول غير الصناعية من الدول الأوروبية الرأسمالية .

### معاهدة ١٨٣٨ التجارية

نبه اورهان كرمش في مقاله « نظرة جديدة الى معاهدة ١٨٣٨ التجارية » الى تسرع البعض في التأكيد بان معاهدة ١٨٣٨ بين الامبراطورية العثمانية وبريطانيا ( ولاحقا مع فرنسا ) قد تسببت في انهيار الحرف في المدن العثمانية . فالبعض يدعى ان المعاهدة ، التي رفعت التعرفة الجمركية على السلع المستوردة من ٣ الى ٥ ٪ ، وطلبت الغاء « الحواجز الداخلية » لانتقال السلع من ولاية الى اخرى ، لاغراق السوق الداخلية بالبضائع البريطانية الرخيصة الثمن ، قد تسببت في انهيار الحرف في المدن

العثمانية . وتتكون « الحواجز الداخلية » التي طالبت المعاهدة بالغائها من ثلاثة اجراءات ادارية : تليزيم الجمارك الداخلية لاحد الملتزمين واعطائه السلطة التامة في تحصيل الضرائب على السلع المستوردة ، نظام « التذكرة » الذي يسمح في بعض الحالات في نقل البضائع بين الولايات ، واخيرا ، التعريفات الجمركية المتعددة لنقل البضائع بين الولايات .

ففي نظر بعض المحللين ، لم تكن زيادة ال ٢٪ على الاستيراد الخارجي كافية لمكافحة الضرر الناجم عن الغاء « الحواجز الداخلية » ، وما يعارضه اورهان كرمش هو الربط غير المبني علميا بين معاهدة ١٨٣٨ وانهايار الحرف فيما بعد . ويناقش ثلاث فرضيات تفتقر للبراهين العلمية الكافية .

تقول الفرضية الاولى ان الغاء نظام الالتزام على السلع قد شجع استيراد المصانع الصغيرة الى تركيا وذلك لانخفاض اسعار المستوردات . فالملتزم البذي يحتكر عملية شراء سلع معينة ويبيعها ، في سوق غير رأسمالية ، اي غير منفتحة للمنافسة التجارية ، يبيعها باسعار مرتفعة ، كما ان كمية السلع المباعة ضئيلة . ويعارض اورهان كرمش هذه الفرضية الاولى وذلك لان فتح السوق العثمانية للمنافسة « الرأسمالية » لا يعني بالضرورة تدنيا في اسعار السلع وكثرة وجودها في السوق ، اذ ان عملية ارتفاع الاسعار والتضخم في العملات مرتبطة بعوامل عدة . ومن جهة اخرى ، فان المعلومات المتوافرة لدينا عن نظام التزام السلع الذي كان ساريا قبيل معاهدة ١٨٣٨ ، في القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر ، ضئيلة جدا ولا تسمح لنا بالتاكيد بان الغاء ، بعد ١٨٣٨ ، قد اساء للانتاج المحلي .

اما الفرضيات الاخرى عن نظام « التذكرة » والجمارك الداخلية الاخرى ، فهي كالفرضية التي ناقشناها ، ضعيفة وغير مبنية على اسس علمية . وكثيرا ما يستعمل المؤرخون ارقام القناصل الاوروبين دون مناقشتها . واذا اخذنا على سبيل المثال الارقام التي تظهر قيمة السلع المستوردة من بريطانيا الى الامبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر ، فهي تظهر وبشكل واضح زيادة نسبية سنوية في قيمة السلع . لكننا سرعان ما نلاحظ ان هذه الارقام لا تأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم السنوي في بريطانيا ( حوالي ١٪ في القرن التاسع عشر ) في قيمة السلع . اي باختصار ، ان الارتفاع في قيمة السلع عن السنين السابقة لا يعني بالضرورة زيادة في الكمية .

ومن ناحية ثانية ، فان تقارير القناصل وتقارير الرحالة الاجانب حول الحرف

المحلية متضاربة فيما بينها . فبينما تدعي بعض التقارير ان عدد الانوال لنسج الاقمشة في حلب مثلا ، قبيل الاتفاقية ، يزيد على الاربعين الفا ، تتحدث تقارير اخرى عن عشرة آلاف نول فقط . والاهم من ذلك ، أن هذه التقارير وغيرها لا تميز في اغلب الاحيان بين « الصناعة » الاستهلاكية و « الصناعة » البيئية ، فهذه الاخيرة معدة لاكتفاء الاسرة الذاتي ولحاجاتها اليومية الضرورية .

### اقتصاد بلاد الشام في القرن التاسع عشر

يرسم عبد الكريم رافق وبطرس لبكي صورة حية عن عملية « دمج » اقتصاد ذي بنية « تقليدية » بالسوق الرأسمالية العالمية . واخذا في مقالتهما ، مثالا على ذلك اقتصاد مدينة دمشق وجبل لبنان في فترات مختلفة من القرن التاسع عشر .

يبدأ عبد الكريم رافق بالاشارة في مقاله « اثر أوروبا على الاقتصاد التقليدي : دمشق بين ١٨٤٠ و ١٨٧٠ » الى دور حلب الاقتصادي المتميز منذ الفتح العثماني عام ١٥١٦ . فمن العوامل التي ساهمت في انفتاح حلب التجاري ، الى جانب تواجد التجار والقناصل الاجانب فيها باستمرار منذ القرن السادس عشر ، موقعها الجغرافي بين الاناضول والولايات العربية . فاصبحت حلب « مدينة ترانزيت » في المنطقة . ولم تستطع دمشق ، طيلة ثلاثة قرون ، اخذ هذا الدور منها على الرغم من مرور قافلة الحج السنوية فيها .

بدأت هذه الصورة تتبدل تدريجيا منذ بداية القرن التاسع عشر ، وساهمت عدة عوامل في هذا التبدل ، كالهزة الارضية التي ضربت حلب عام ١٨٢٢ ، وضعف دورها كمدينة ترانزيت بعد ان فقدت السلع المستوردة من الاناضول اهميتها السابقة . ولعل السبب الاهم في بروز دمشق « كبديل » لحلب قربها من شواطئ المتوسط ، فمع توسع التجارة الرأسمالية الأوروبية ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، أصبحت وسائل النقل البحرية التي تعتمد البخار الأكثر استعمالا لأنها الأسرع والأقل كلفة . فتعاظم دور المدن البحرية ، كبيروت مثلا ، التي أصبح مرفأها صلة الوصل بين أوروبا وبلاد الشام ، وأصبحت بذلك ، حسب تعبير أحد القناصل الأوروبيين « المرفأ الحي لدمشق » .

بدأ التجار والقناصل الأوروبيون يتوافدون الى دمشق منذ حكم محمد علي في سورية ( ١٨٣١ - ١٨٤٠ ) ، فوصل اليها أول قنصل بريطاني عام ١٨٣٣ ، وأسست



اول قنصلية فرنسية عام ١٨٣٩ ، وتلتها قنصليات اخرى منها قنصليات بروسيا ، والولايات المتحدة الاميركية ، والنمسا واليونان .

يحلل عبد الكريم رافق ، مستندا الى رسائل القناصل الفرنسيين وارشييف المحاكم الشرعية بدمشق ، الفترة الممتدة بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٧٠ ، اي منذ الانسحاب المصري من سورية وعودة الحكم العثماني اليها ، وحتى فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ . وتعرف هذه الفترة الزمنية بعهد التنظيمات السياسية والادارية والاقتصادية ، ولقد شجع اتفاق ١٨٣٨ التجاري بين الامبراطورية وبريطانيا وفرنسا ، الذي الفى الامتيازات التجارية والاحتكار في شراء السلع وتسويقها ، التواجد الاوروبي التجاري في بلاد الشام .

الا ان الآثار السلبية للانفتاح التجاري على الغرب بدأت تظهر منذ الانسحاب المصري من بلاد الشام سنة ١٨٤٠ . ففي الثلاثينات ، كان يوجد في دمشق ، وفق تقرير جون بورينغ الشهير ، حوالي ( ٤٠٠٠ ) نول لصناعة ما بين ( ٨٣٢ - ١٠٤٠ ) الف قطعة من الالاجا والقطني ، وهي قطع قماش ذات اقلام مصنوعة من القطن والحرير . وعام ١٨٥٠ ، تدنى عدد الانوال الى ( ٦٥٣ ) نولا لصناعة القطني و ( ١٠١٣ ) لصناعة الالاجا . ثم عاد وارتفع العدد الى ٢٨٠٠ نول سنة ١٨٥٦ ، وفقدت دمشق نصف صناعتها بعد حوادث تموز ١٨٦٠ .

ويبدو انه ، نظرا للصعوبات التي واجهتها الصناعة الحرفية المحلية ، والزراعة الريفية ، بعد الانسحاب المصري ، انشأت الدولة مجالس تضم اعيان دمشق ، هي اشبه بالمحاكم المختصة وتنظر في الخلافات الناجمة عن سوء استعمال الالتزام ، وبقيت الامور الاخرى من اختصاص المحاكم الشرعية التقليدية . ففي سجل « مجلس شورى الشام العالي » لعام ١٨٤٥ ، شكوى من قبل عبد القادر خطاب ، الذي التزم لعدة اعوام متتالية مقاطعة « الدمغة » ( وهي ضريبة على الاقمشة المحلية قبل بيعها في السوق ) ومقاطعة « دق القطني والالاجا » . وتشير الشكوى الى خسارته السنوية بسبب المنافسة الناجمة عن اغراق السوق المحلية بالبضائع الافرنجية . كما انشأت الدولة ، سنة ١٨٥٠ ، محكمة تجارية من اربعة عشر عضوا ، يعين نصفهم من قبل السلطات العثمانية ، والنصف الاخر من قبل القناصل الاوروبيين ، مما يدل على اهمية التجار الاوروبيين في بلاد الشام في منتصف القرن التاسع عشر .

ويدرس بطرس لبكي في مقاله « نسج الحرير في صنjq جبل لبنان : تجربة نمو صناعية غير مستقلة ( ١٨١٠ ) » تطور زراعة وصناعة الحرير في جبل لبنان منذ

بداية القرن التاسع عشر حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى ، فكانت صناعة الحرير وتسويقه الى الخارج تشكلا ، في الفترة الزمنية التي يحلها بطرس لبكي ، الركن الاساسي لاقتصاد جبل لبنان . وهي صناعة معدة ، بالدرجة الاولى ، للتصدير الخارجي ( اوروبا ، مصر ، بلاد الشام ) . لذلك فانها تشكل نموذجا لصناعة ، في تاريخ اقتصاد الامبراطورية العثمانية ، مرتبطة ارتباطا تاما بالاسواق الخارجية ، فاستهلاك جبل لبنان للحرير لم يكن يتعدى ، بين العامين ١٨٤٠ و ١٨٤٥ ، ( ١١١٥ ٪ ) من مجموع صادرات الحرير . اما الصادرات للخارج فكانت كالآتي : فرنسا ١٩٥ ٪ ، مصر ٥١٢ ٪ ، سورية ١٨٤٥ ٪ . ويمكن التحول الاساسي في صناعة حرير جبل لبنان ، خلال القرن التاسع عشر ، في احتكار فرنسا تدريجيا زراعة وصناعة خيوط الحرير وتسويقه الى مصانع ليون . فارتفعت الصادرات الى فرنسا من ١٩٥ ٪ بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٤٥ ، الى ٩٣٣ ٪ عامي ١٩١١ - ١٩١٢ ، وعند اندلاع الحرب العالمية الاولى ، انهارت زراعة وصناعة الحرير انهيارا تاما ، فانقطاع العلاقات بين الامبراطورية العثمانية وفرنسا حرم هذه الصناعة من مركز ارتباطها الخارجي الاول ، اي فرنسا .

ونتهي عرضنا بمقال غبريال باير « المالك ، الفلاح ، والحكومة في الولايات العربية للامبراطورية العثمانية في القرنين التاسع عشر وبداية القرن العشرين » لارتباطه بالمقالات الاخرى التي عرضناها باقتضاب شديد في الصفحات السابقة .

يناقش باير ثلاثة تحولات رئيسية في ملكية الاراضي الريفية ، خلال القرن التاسع عشر ، في الولايات العربية للامبراطورية العثمانية ، وهي : الغاء نظام الالتزام وظهور الملكية الخاصة في الاراضي الزراعية الريفية ، وانحلال المجتمع القروي ، وظهور الملكيات الخاصة الكبيرة .

الغى محمد علي نظام الالتزام في مصر في القرن التاسع عشر ، واصبحت جميع الاراضي المزروعة ملكية خاصة ، كما ان جميع الاراضي الاميرية ، اي التي كانت ملكا للدولة ، قد اصبحت تدريجيا بيد الملاكين . اما في بلاد الشام ، فقد بقي نظام الالتزام سائدا حتى الحرب العالمية الاولى رغم قرار الالغاء الرسمي ضمن خط شريف كلخانة سنة ١٨٣٩ . ويعود ذلك الى قوة الاعيان المحليين في القرى والمدن . فبقيت بذلك نسبة الملكية الخاصة ، طيلة القرن التاسع عشر ، ضئيلة بالمقارنة مع نسبة الاراضي الاميرية .

يشكل « الغرب » ، كقوة اقتصادية توسعية ، القاسم المشترك للمقالات التي اخترناها من الكتاب . فالتوسع الاقتصادي الاوروبي سبب انهيار الحرف المحلية واضعف انتاج الزراعة الريفية ، وساهم في انحلال المجتمع القروي . كما ان التنظيمات السياسية التي اعتمدتها الامبراطورية العثمانية ، بدءا بخط كلخانة سنة ١٨٣٩ ، كانت من وحي الحياة السياسية في الغرب : مساواة جميع الرعايا امام الدولة ومؤسساتها ، الفاء نظام الالتزام ، وتشجيع الملكية الخاصة ( بعد قانسون الاصلاح الزراعي سنة ١٨٥٨ ) . وهكذا يبدو الغرب بمؤسساته السياسية والاقتصادية القوة التي غيرت بنى مجتمعات مختلفة عنه ، بقيت طيلة قرون تقاوم التغيير الى ان « دمجها » الغرب بزمه « الافقي » والموحد . وما يؤخذ على معظم المقالات هو عدم تشديدها على دراسة البنى « التقليدية » لمجتمعات « ما قبل الرأسمالية » مما يفسر القناعة المخطئة بنظرنا بان هذه البنى قد « زالت » . فهل « زالت » فعلا تلك البنى التقليدية ؟

زهير غزال

مترجم للدكتوراه - ج. باريس - الصوريون .

\* \* \*